الأمم المتحدة

A/C.6/71/SR.7

الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
12 December 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٦ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠١٦، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد دانون ..... (إسرائيل)

لاحقا: السيد كاتوتا ..... (زامبيا)

المحتويات

البند ٨٤ من جدول الأعمال: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

16-17332 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ٨٤ من جدول الأعمال: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (A/71/169)

١ - **السيد هارون** (ماليزيا): قال إن سيادة القانون مكرسة في الدستور الاتحادي لماليزيا وغيره من قوانين البلد. واستقلال القضاء أمر يكفله الدستور. وتشكيل المحاكم واختصاصها منصوص عليهما في القانون، وغير مسموح بتدخل السلطة التنفيذية فيهما. وفيما يتعلق بالممارسات الوطنية في مجال تنفيذ المعاهدات المتعددة الأطراف، وهو أحد المواضيع الفرعية المطروحة للمناقشة في هذه السنة، تطبق ماليزيا نهجا مزدوجا. وبناء على ذلك، لكي يكون للالتزامات التعاهدية وقواعد القانون الدولي قوة القانون على الصعيد الوطني، فيجب تحويلها إلى القانون الداخلي من خلال القوانين البرلمانية، وإلا فلا يكون للالتزامات الدولية للبلد بموجب الصكوك الدولية أثر ملزم، وهو ما أكدته محكمة الاستئناف الماليزية في حكمها الصادر في قضية أير آسيا بيرهاد ضد رافيزا شيما، التي قضت فيها بعدم إمكانية تنفيذ التزامات البلد بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ما لم تُدرَج صراحةً في القانون الداخلي. ومع مراعاة القوانين القائمة، يمكن تنفيذ الصكوك الدولية أيضا عن طريق تدابير إدارية مثل السياسات وخطط العمل الوطنية.

٢ - وتطرق إلى الموضوع الفرعي الثاني المعروض على اللجنة لمناقشته، فقال إنه فيما يخص تيسير إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء، بمن فيهم أشد الفئات فقرا وأكثرها ضعفا، فالدستور ينص على أن جميع الأشخاص متساوون أمام القانون ويتمتعون بالحماية المتساوية التي ينص عليها. ويمنح أيضا الحق في التمثيل القانوني لأي شخص محتجز أو متهم أو خاضع للمحاكمة. وقد اتُّخذ كثير من التدابير العملية على هذا المنوال. فعلى سبيل المثال، أُنشئت هيئات عديدة لكفالة حصول كل مواطن على الخدمات القانونية والتمثيل القانوني، بما في ذلك مؤسسة المساعدة القانونية الوطنية التي توفر المساعدة القانونية والمشورة المجانية لجميع المواطنين الماليزيين في جميع مراحل الإجراءات الجنائية. وتخصص المحاكم الماليزية محاميًا مجانا للمتهمين بارتكاب جريمة يُعاقَب عليها بالإعدام ولا يستطيعون تحمل تكاليف التمثيل القانوني، وقد أُنشئت محاكم متنقلة في المناطق النائية لضمان إمكانية لجوء السكان الريفيين إلى القضاء.

٣ - **السيد هويمان** (إسرائيل): قال إن سيادة القانون حجر الزاوية في الاستقرار والسلام والأمن على الصعيدين الوطني والدولي. فعلى الصعيد الوطني، تشكل عنصرا أساسيا في أي ديمقراطية. وتمثل إسرائيل واحة للديمقراطية في صحراء تعج بعدم الاستقرار. إذ يضمن إعلان استقلالها الطابع الديمقراطي للدولة ويكفل حكم الأغلبية، مع تمتع الأقليات بالحقوق المتساوية. والحفاظ على النظام الديمقراطي ليس عملية سهلة دائما، لا سيما مع ما فتئت إسرائيل تتعرض له منذ إنشائها من تهديد لا ينقطع بالحرب والإرهاب والتدمير. بيد أنها ما زالت ملتزمة التزاما لا يتزعزع بسيادة القانون، حتى وإن جعل ذلك كفاحها ضد الإرهاب أمرا أكثر صعوبة.

٤ - ومضى يقول إن سيادة القانون تُستخدَم في عدد لا يُحصَى من أنحاء العالم، لا حمايةً للمواطنين ودفاعا عنهم، بل للتمييز ضدهم. فالنساء يُحرَمن من فرص اتخاذ القرارات بشأن مستقبلهن، ولا سيما فيما يتعلق بتعليمهن ومِهَنهن. لكن على النقيض من ذلك، ما برحت إسرائيل تسعى إلى إقامة مجتمع شامل للجميع تصبح فيه المرأة قائدة في كل المجالات والتخصصات. وكانت من أولى البلدان في العالم في انتخاب المرأة لشغل أرفع المناصب السياسية بها، وتولت المرأة منصب وزيرة العدل، ورأست المحكمة العليا.

٥ - وأردف قائلا إن الحوكمة الرشيدة ووجود نظام قضائي قوي ومستقل ونزيه عناصر رئيسية في تحقيق سيادة القانون. وتضمن القوانين الأساسية في إسرائيل تمتُّع المحاكم، ومنها المحكمة العليا، باستقلال القضاء. وهذا ما مكّن القضاء من أن يغدو معروفا عالميا بأحكامه غير المسبوقة في مختلف

المسائل المتعلقة بسيادة القانون. وتُولَى أهمية كبيرة لمساواة الجميع في اللجوء إلى القضاء، وهو أمر أساسي لترجمة سيادة القانون إلى آليات فعالة توفر حماية من انتهاكات الحقوق، وتكفل وجود وسائل انتصاف كافية إزاءها. ويمكن لأي شخص، بمن فيهم غير المواطنين ومنظمات المجتمع المدني، تقديم التماس إلى المحكمة العليا مباشرةً، بوصفها محكمة ابتدائية، بشأن أي قرار حكومي. ولجميع المواطنين الذين يخضعون للمحاكمة الحق في التمثيل القانوني. ويكفل مكتب محامي المساعدة القضائية تمتُّع حتى أكثر الأشخاص ضعفا وتهميشا تمتعا تاما بحقوقهم الدستورية في اللجوء إلى ساحات التقاضي.

٦ - وانتقل إلى الحديث عن الموضوع على الصعيد الدولي، فقال إن الحفاظ على سيادة القانون يتطلب وجود نظام فعال متعدد الأطراف يستند إلى القانون الدولي. وإن وفْد بلده يدعم أعمال لجنة القانون الدولي ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي في مجال تطوير القانون الدولي. واستدرك قائلا إنه يود أن يسلط الضوء على أهمية مبدأ التكامل، وأن يشدد على المسؤولية الرئيسية الملقاة على كاهل الدول في التحقيق في انتهاكات القانون الدولي والمقاضاة عليها. ويتمثل الإسهام الحقيقي للمحاكم الدولية في جودة قراراتها القانونية، وقدرتها على تعزيز سيادة القانون، وقدرتها على رفض المحاولات الرامية إلى تسييس المسائل القانونية.

٧ - واختتم بيانه قائلا إن وفد بلده يؤيد استمرار عملية بناء القدرات التي تضطلع بها الأمم المتحدة ومبادراتها في مجال المساعدة التقنية. وتشارك إسرائيل مشاركة مكثفة في تقديم المساعدة التقنية في العديد من مناطق العالم، وتنظم حلقات دراسية ودورات تدريبية للقضاة وأعضاء النيابة العامة والمحققين في مجالات الدفاع العام، ومكافحة الإرهاب، وغيرها من المجالات.

٨ - **السيد أبيدوغون** (نيجيريا): قال إن تبادل الممارسات الوطنية للدول في مجال تنفيذ المعاهدات المتعددة الأطراف يماثل استعراض الأقران للنظام السائد، وإنه سيتيح فرصة لإدخال تحسينات عند الاقتضاء. وإن نيجيريا أبدت إرادة سياسية قوية للوفاء بالتزاماتها الدولية من خلال إدراج الصكوك الدولية ذات الصلة في قوانينها الداخلية. وأضاف قائلا إن وفد بلده يرى أن ثمة صلة بين الموضوع الفرعي المتمثل في إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء وكلٍّ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها. واحترام مبادئ سيادة القانون والالتزام بها ضروريان للنهوض بالتنمية ومعالجة محنة أشد الفئات فقرا وأكثرها ضعفا. وإمكانية لجوء الجميع إلى القضاء من شأنها أن تعزز السلام والتنمية المستدامة.

٩ - ومضى قائلا إن المسائل المتعلقة بالحوكمة الرشيدة، والديمقراطية، والمساءلة، ومنع الإفلات من العقاب، وحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، ومكافحة الإرهاب، والجريمة عبر الوطنية جميعها مرتبطة ارتباطا وثيقا بسيادة القانون. واحترام سيادة القانون مكرس في ميثاق الأمم المتحدة وفي القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وغيره من الصكوك الإقليمية. وسيادة القانون مبدأ أساسي من مبادئ الحوكمة الرشيدة والفقه القضائي الوطني في نيجيريا. وينص دستور البلد على الأساس اللازم لاتباع نهج سيادة القانون في الحكم على الصعيد الوطني. وعملية سَن القوانين به موجهة لخدمة المواطنين وتراعي احتياجات الفئات المحرومة والضعيفة بصفة خاصة. وتابع قائلا إن حكومة بلده تعتبر سيادة القانون شرطا أساسيا لترسيخ العدالة، وقاعدة للتعايش السلمي ومنع نشوب النزاعات المسلحة ولتعزيز التعاون وكفالة السلام والأمن بين الدول.

١٠ - واستطرد قائلا إن نيجيريا انضمت إلى شراكة الحكومات المنفتحة التي تُعتبر عاملا أساسيا في عملية لجوء الجميع إلى القضاء. وسنَّت أيضا قانونا يهدف إلى القضاء على العنف في الأماكن الخاصة والعامة، وتوفير الحماية وسبل الانتصاف للضحايا، ولا سيما أشدهم فقرا وأكثرهم ضعفا. ويؤدي تنفيذ قانون العدالة الجنائية، الذي سُن في عام ٢٠١٥، إلى تحقيق الفاعلية في إدارة مؤسسات العدالة الجنائية، وتحقيق العدالة الناجزة، وحماية حقوق المشتبه بهم

والمتهمين والضحايا ومصالحهم. ويستند إرساء سيادة القانون إلى قضاء قوي وغير متحيز ومستقل. ويؤدي النظام القضائي في نيجيريا دورا محوريا في النهوض بحقوق الشعب من خلال تفسير الإجراءات التنفيذية والتشريعية، ويؤدي دوره بوصفه الحَكَم النهائي بين سلطات الدولة الثلاث ودوره في العملية الانتخابية إلى إيجاد بيئة مواتية للسلام والاستقرار. واختتم بيانه قائلا إن وفد بلده يحث جميع الدول على أن تعمل عملا جماعيا لإيجاد عالم تشكل فيه سيادة القانون والمساءلة والعدالة الاجتماعية أساس التنمية المستدامة والسلام الدائم.

١١ - **السيد كاستانيدا سولاريس** (غواتيمالا): قال إن حكومته تعلق أهمية كبيرة على تعزيز سيادة القانون عن طريق كفالة إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء. وتسلّم بأهمية وجود نظام قضائي حر ومستقل وفعال يمكن للجميع اللجوء إليه دون تمييز. وكفالة إمكانية اللجوء إلى القضاء تعني توعية الناس بحقوقهم وبآليات كفالة احترام هذه الحقوق. وإضافةً إلى ذلك، يجب أن تكون العدالة ناجزة، وأن تُنفَّذ الأحكام، ويجب أن يتحلى النظام القضائي بسرعة الاستجابة والكفاءة إذا أُريدَ له أن يحظى بالثقة.

١٢ - وأردف قائلا إن الأمم المتحدة تسهم إسهاما قيّما في تعزيز السعي إلى إيجاد نظام يقوم على سيادة القانون. وأعمال الفريق المعنيّ بالتنسيق والمشورة في مجال سيادة القانون في هذا الصدد تستحق الثناء. وما زالت غواتيمالا تواجه تحديات في ضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء دون استثناءات، ومكافحة الإفلات من العقاب، وأعرب عن امتنانها للدعم المقدم من الأمم المتحدة، ولا سيما لتمكينها من زيادة قدرتها على التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والمقاضاة عليها. وأضاف قائلا إن هناك العديد من التطورات الأخيرة في مجالي العدالة وبناء المؤسسات مما يمكن أن يُعزى، إلى حد بعيد، إلى شراكة البلد مع المنظمة، ابتداء من عام ٢٠٠٦ بإنشاء اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا. وقد حققت اللجنة نجاحا ملحوظا في التحقيق في حالات رمزية والمقاضاة عليها، وفي بناء القدرات التقنية، وفي تعزيز الإصلاحات القانونية. وتقدم اللجنة نموذجا فريدا لعملية بناء مؤسسات تتسم بالفاعلية. ولما كان الأمين العام هو من يعين مفوض اللجنة، فإنها تتسم بطابع فريد يجعل منها هيئة دولية من حيث عملها في المجالات التي عادةً ما تندرج ضمن الاختصاص المحلي دون غيره. ومع ذلك، فقد أُنشئت بناء على طلب صريح من الدولة الغواتيمالية في محاولة جريئة للتغلب على العقبات الهيكلية وتحسين قدرة المؤسسات الوطنية على التصدي للإفلات من العقاب. والحكومة على ثقة بأن المؤسسات الغواتيمالية ستكون، مع انتهاء ولاية اللجنة، قادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها بوصفها جزءا من دولة ذات سيادة وديمقراطية.

١٣ - واختتم بيانه قائلا إن وفد بلده يرغب في إبراز الصلة الوثيقة بين سيادة القانون والتنمية، وفي الاعتراف بالقيمة المضافة للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إذ إن إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء أمر أساسي للتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد.

١٤ - تولى السيد كاتوتا (زامبيا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

١٥ - **السيد أروتشا أولابويناغا** (المكسيك): أشار إلى أن موضوع سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي قد وُضع على جدول أعمال الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦ بناء على طلب وفدَيْ ليختنشتاين والمكسيك، فقال إنه على الرغم من التقدم المحرَز في هذا الموضوع على مدى السنوات الماضية، داخل الأمم المتحدة وفي المجتمع الدولي على السواء، فما زال البند مناسبا للحظة الراهنة، إذ إن ثمة تحديات مستمرة في توطيد سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. ومن ثم، ينبغي أن تظل سيادة القانون ضمن أولويات الأمين العام.

١٦ - وأردف قائلا إن دور الأمين العام في التسوية السلمية للمنازعات سيتعزز بلا شك إذا أُذن له بالحصول على فتاوى من محكمة العدل الدولية التي تضطلع بدور رئيسي في تعزيز سيادة القانون. ومما يثير القلق أن اختصاص المحكمة لم يقبله رسميا، بعد أكثر من ٧٠ عاما من تأسيس الأمم المتحدة، سوى أقل من نصف الدول الأعضاء فيها. ومن المهم تهيئة الظروف التي من شأنها أن تتيح إمكانية اللجوء إلى القضاء، وتعزيز المحاكم والهيئات القضائية الدولية بتشجيع الدول على قبول اختصاصها، بما في ذلك أحكام الاختصاص الواردة في المعاهدات المتعددة الأطراف، وتعزيز عمل لجنة القانون الدولي في تدوين القانون الدولي وتطويره تدريجيا.

١٧ - ومضى يقول إن المعاهدات الدولية تؤدي دورا محوريا في ترسيخ سيادة القانون على الصعيد الدولي. أما على الصعيد الوطني، فإنها تساعد على تهيئة الظروف التي تفضي إلى صون العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات نفسها وعن غيرها من مصادر القانون الدولي. وقد تعاونت المكسيك مع الأمم المتحدة في تنظيم حلقة دراسية إقليمية، عُقدت في تموز/يوليه ٢٠١٦، بشأن قانون المعاهدات والممارسات المتصلة بها لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأعرب عن ثنائه على أعمال قسم المعاهدات التابع لمكتب الشؤون القانونية، ولا سيما في تسجيل المعاهدات الدولية، وفي الاضطلاع بمهام الوديع الموكَلة إلى الأمين العام.

١٨ - وتابع قائلا إن من المهم للغاية إيجاد نظام عدالة يتسم بالشفافية ويمكن للجميع، وبخاصة أشد الفئات ضعفا، اللجوء إليه بغرض تجنب إساءة استعمال السلطة. وتنفذ المكسيك حاليا نظام عدالة اختصامي تميزه الإجراءات الشفوية والشفافية والوساطة والتوفيق والجبر واحترام حقوق الإنسان لكل من المجني عليه والمتهم. وتُتاح أيضا وسائل بديلة لتسوية المنازعات بهدف تخفيف حدة الاكتظاظ في نظام العدالة. وسيكفل النظام الجديد تطبيق معايير قضائية متسقة، مما يؤدي إلى مزيد من اليقين القانوني والأمن في إقامة العدل. وستؤدي زيادة إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء إلى المساعدة على إزالة الأسباب الأساسية للإقصاء، ولا سيما إقصاء الفئات الضعيفة من السكان.

١٩ - واستطرد قائلا إن وفد بلده يود أن يشكر الأمين العام على تقريره الأخير بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (A/71/169). وفي الوقت نفسه، يُعتقد أن عددا من المواضيع سيحظى بمعالجة أكثر تعمقا، منها إمكانية اللجوء إلى القضاء، لا سيما لجوء الفئات الضعيفة إليه، والعدل بين الجنسين، ومكافحة الفساد، والقانون الدستوري، ودور لجنة القانون الدولي، والصناعات الاستخراجية والموارد الطبيعية، والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، والعدالة البيئية، والاتجار بالأشخاص، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومكافحة الإرهاب، والعلاقة بين سيادة القانون والتنمية المستدامة، والمساءلة عن أخطر الجرائم، وانعدام الجنسية، وحرية التعبير، وجرائم الفضاء الإلكتروني.

٢٠ - **السيد رمعون** (الجزائر): قال إن النهوض بسيادة القانون ساعد في تعزيز ركائز الأمم المتحدة الثلاث: السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان. وإن وفد بلده يرى أنه يتعين الحفاظ على التوازن بين سيادة القانون على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الدولي. ويكتسي الموضوع الفرعي الأول المعروض للمناقشة في هذه السنة، ألا وهو الممارسات الوطنية للدول في تنفيذ المعاهدات المتعددة الأطراف، أهمية خاصة نظرا إلى تزايد تعقيد هذه الصكوك والهياكل المؤسسية المنشأة فيها. وتحتل المعاهدات، في التسلسل الهرمي الجزائري للقواعد القانونية، مرتبة أعلى من القوانين، وقد سُنّت التشريعات الوطنية وعُدّلت وفقا للقواعد والمعايير الدولية. وأضاف قائلا إن الجزائر صدقت على جميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية الرئيسية أو انضمت إليها، ودمجت، بناء على ذلك، أحكامها في نظامها القانوني الوطني. وسعيا إلى الوفاء بالالتزامات الدولية للبلد، تضع مختلف الإدارات الوزارية المعنية بتنفيذ معاهدة معينة خطط عمل قطاعية تُجمَّع بعد ذلك للتوصل إلى خطة عمل وطنية وحيدة لتنفيذ المعاهدة.

٢١ - وعرض للموضوع على الصعيد الإقليمي، فقال إن الجزائر ساعدت على تأسيس الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي نبعت من اقتناع راسخ بضرورة أن يعمل الأفارقة من أجل تعزيز التنمية في بلدانهم وتهيئتها بما يتلاءم مع القواعد الجديدة المتعلقة بالحوكمة الرشيدة. وكانت الجزائر أيضا من المروِّجين للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وهي أداة طوعية للتقييم الذاتي ترمي إلى زيادة فاعلية الحوكمة، وقد خضعت هي نفسها للاستعراض.

٢٢ - وأردف قائلا إن من الضروري كفالة احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان في الجهود الرامية إلى منع الإرهاب ومكافحته. وتابع يقول إن حكومته، في إطار الجهود التي تبذلها لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، نظمت، في آذار/مارس ٢٠١٦، حلقة عمل دولية بشأن دور العدالة الجنائية في مكافحة الإرهاب، حيث سعت إلى مساعدة دول المنطقة في سَن قوانين تجرِّم تمويل الإرهاب، وفي معالجة الثغرات الكائنة في قدرة مؤسساتها على وضع أطر قانونية فعالة لمكافحته.

٢٣ - واسترسل قائلا إنه لا بد من كفالة المساواة في إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء، إذا أُريد ترجمة مبادئ سيادة القانون إلى آليات حماية فعالة. وبموجب الدستور الجزائري، يقوم القضاء على مبدأي الشرعية والمساواة، حيث يكفل المساواة للجميع ويتيح لهم جميعا إمكانية اللجوء إليه. وإتاحة العدالة للجميع لها القدر نفسه من الأهمية على الصعيد الدولي. إذ لا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل غير مبالٍ بحالة الشعوب التي تخضع للسيطرة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي. والوطء بالأقدام على ميثاق الأمم المتحدة، وانتهاك قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، وتجاهل فتاوى محكمة العدل الدولية تعني أن المجتمع الدولي، كله قد أخفق في كفالة إمكانية لجوء أشد شعوب العالم فقرا وأكثرها ضعفا إلى القضاء. وعلى المسؤولين عن معاناة الشعوب التي تخضع للسيطرة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي واجب تيسير لجوء شعوبهم إلى القضاء. وتتحمل هذه الأطراف مسؤولية مباشرة عن صون السلام والأمن الدوليين، وينبغي أن تنفذ قرارات الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي ذات الصلة.

٢٤ - وتطرق إلى إمكانية اللجوء إلى القضاء في سياق الموارد الطبيعية في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية، فقال إنه يود أن يوجه الانتباه إلى أعمال اللجنة التحضيرية المعنية بإعداد صك دولي ملزِم قانونا بشأن الحفظ على التنوع البيولوجي البحري واستخدامه استخداما مستداما. وتعني إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء تكريس مبدأ ''التراث المشترك للبشرية'' في صك مستقبلي، من أجل تمكين جميع شعوب العالم من الاستفادة من استخدام الموارد الجينية البحرية وإبداء الرأي بشأنه.

٢٥ - **السيد موساييف** (أذربيجان): قال إن موقف حكومته فيما يتعلق بسيادة القانون ينبع من اهتمامها الشديد بالمساهمة في تحقيق السلام القابل للاستمرار والتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، ومن تجربتها العملية في مواجهة العدوان المسلح، والنزعة الانفصالية العنيفة، والاحتلال العسكري الأجنبي، والتطهير العرقي. وقد زاد الاهتمام الدولي بأهمية سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، يلزم بذل مزيد من الجهد لكفالة اتباع نهج موحد إزاء هذه المسألة، ومواجهة التهديدات والتحديات الرئيسية التي ما زالت تؤثر على العناصر الأساسية للنظام القانوني الدولي. والتنفيذ الصادق للمعاهدات أمر أساسي لبلوغ تلك الغاية.

٢٦ - وأضاف قائلا إن الالتزام بحل النزاعات بالوسائل السلمية ركيزة من ركائز سيادة القانون على الصعيد الدولي. ويجب على الدول أن يحترم كل منها السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للأخرى، وأن تمتنع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في علاقاتها الدولية، وأن تحل نزاعاتها وفقا للقانون الدولي. ويعني مبدأ عدم استعمال القوة ضمنا حظر تغيير حدود الدول بالوسائل العنيفة أو الاستيلاء على الأراضي بالقوة. ومتى أغفلت الدولة التزامها بتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية واستعملت القوة للاستيلاء

على أراضي دولة أخرى، فالادعاء بأن تلك الأخيرة مُلزَمة بالامتثال لمبدأ عدم استعمال القوة في مواجهة المعتدي يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المادة ٥١ والقانون الدولي العرفي. ومن شأن تلك الادعاءات، إذا استمرت، أن تؤدي إلى ترسيخ المفهوم الذي يفيد إمكانية تحقيق السيطرة من خلال الاستعمال غير المشروع للقوة، وأن تقوي تصورات مركزية القوة العسكرية في العلاقات الدولية، وأن تشجع على الإفلات من العقاب بدلا من ضمان تحقيق العدالة.

٢٧ - ولا يجوز أن تتعارض أي تسوية سلمية مع القانون الدولي، أو أن تشكل خطرا على العدالة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالقواعد الآمرة، مثل حظر العدوان، ومنع الإبادة الجماعية، والالتزام باحترام السلامة الإقليمية للدول وسيادتها. وتضطلع محكمة العدل الدولية، بوصفها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، بدور مهم في تعزيز سيادة القانون وتشجيع تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. ويمكن أن تساعد فتاوى المحكمة المتعلقة بالمسائل القانونية أيضا في كفالة تماشي جهود التسوية مع القانون الدولي، ولا سيما في الحالات التي تكون فيها الأعمال التي تخالف الميثاق والقانون الدولي مصحوبة بتفسير خاطئ للقواعد والمبادئ القانونية.

٢٨ - ومضى يقول إن خطوات مهمة قد اتُّخذت على الصعيدين الوطني والدولي لمنع الانتهاكات والمعاقبة عليها، لكن قضايا المساءلة عن انتهاكات قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في بعض حالات النزاع المسلح لم تجد ما يكفي من اهتمام على الصعيدين الدولي والإقليمي. ونتيجةً لذلك، مرت انتهاكات الماضي القريب دون عقاب، وما زالت تعرقل المضي قُدما في تحقيق السلام والمصالحة، ويمكن أن تؤدي دورا في تأجيج نزاعات جديدة وارتكاب جرائم جديدة. لذلك، لا تقتصر أهمية مكافحة الإفلات من العقاب على تقديم المسؤولين عن الجرائم إلى العدالة، بل تتعدى ذلك أيضا إلى كفالة السلام القابل للاستمرار. وإنشاء المحاكم المخصصة أو المختلطة يمكن أن يساعد في الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق العدالة، لا سيما عندما تسود ثقافة الإفلات من العقاب. ومن المهم، في سياق بذل جهود صنع السلام وإبرام اتفاقات السلام، ضمان ألَّا يحظى الاستعمال غير المشروع للقوة أو غيره من الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي، مثل جرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، بالتشجيع أو القبول أو التسامح أبداً، ولا ينبغي أبدا الوعد بالعفو أو التشجيع على أي شكل آخر من أشكال الحصانة من الملاحقة القضائية.

٢٩ - **السيد العسري** (المغرب): قال إن للمواضيع الفرعية المختارة للنظر فيها خلال الدورة الحالية أهمية خاصة لوفد بلده. وإن إمكانية اللجوء للقضاء أمر أساسي لتحقيق سيادة القانون، واليقين القانوني، والحوكمة الرشيدة، وهو أيضا أحد العوامل التي تسهم في التنمية. وقال إن حكومة بلده قد اتخذت عددا من الإجراءات لتيسير إمكانية لجوء أكثر الفئات ضعفا على وجه الخصوص إلى القضاء، في إطار عملية إصلاح شامل لنظام العدالة سعيا إلى تحقيق أهداف منها زيادة كفاءة الجهاز القضائي، وكفالة إمكانية اللجوء إلى القضاء، وتعزيز استقلال القضاء وقدرة الموظفين القضائيين وغيرهم من الموارد البشرية، وترسيخ ضمانات المحاكمة العادلة، وتحديث إقامة العدل. ومن ضمن الإجراءات المحددة الرامية إلى تيسير إمكانية لجوء أكثر الفئات ضعفا إلى القضاء تعزيز نظام المساعدة القانونية وتوسيعه، وإرساء دعائم نظام للمساعدة القانونية المجانية، وزيادة المساعدة المقدمة إلى النساء والأطفال من ضحايا العنف، وتحسين إمكانية لجوء المواطنين إلى المحاكم واطلاعهم على المعلومات القانونية، وتعزيز قدرة المحاكم على التواصل مع المواطنين، بمن فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة والمتكلمون بلغات مثل الأمازيغية، واستحداث آلية للتواصل مع وسائط الإعلام من أجل دعم الحق في الاطلاع على المعلومات.

٣٠ - وتطرق إلى موضوع تنفيذ المعاهدات المتعددة الأطراف على الصعيد الوطني، فأشار إلى أن المغرب اتخذ

خطوات لمواءمة قوانينه مع مبادئ الاتفاقيات الدولية المصدّق عليها حسب الأصول القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان، ومكافحة الجريمة والإرهاب والتعذيب والتمييز بكافة أشكاله. وأضاف قائلا إن القانون الجنائي وقانون المسطرة (الإجراءات) الجنائية قد جرى تنقيحهما. ويطبق القضاة المغاربة القانون المغربي، الذي يحيل، في بعض الحالات، إلى الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي جرى التصديق عليها ونُشرت في الجريدة الرسمية. وقد سُنّت قوانين محددة بشأن تنفيذ الاتفاقيات المتعددة الأطراف حيثما دعت إليها أحكامها. ويعترف الدستور بأولوية الاتفاقيات الدولية المصدق عليها حسب الأصول على القوانين الداخلية. وأردف قائلا إن المغرب صدق على معظم الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي اعتُمدت تحت رعاية الأمم المتحدة في مجالات حقوق الإنسان، والقانون الإنساني، ومكافحة الإرهاب، وحماية البيئة أو انضم إليها، ومنها اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي أُبرم مؤخرا.

٣١ - ومضى يقول إن سيادة القانون ترتبط ارتباطا عضويا بمبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها وبالركائز الثلاث للمنظمة، وهي السلام والأمن الدوليان، وحقوق الإنسان، والتنمية. وعلى الصعيد الدولي، تلتزم الدول بالوفاء بالتزاماتها بموجب مختلف الصكوك القانونية التي تتيح لها التمسك بحقوقها دون استخدام القوة. وثمة حاجة واضحة إلى تعزيز سيادة القانون في مواجهة التحديات الجديدة الناتجة عن الاتجاهات الحديثة في العلاقات الدولية والمشاكل الخطيرة المتزايدة التي نشأت في مختلف المجالات. وتوفر سيادة القانون وسيلة لتحقيق التوازن بين الضرورتين المتمثلتين في الحرية والنظام.

٣٢ - **السيد باري** (السنغال): قال إن احترام سيادة القانون شرط أساسي للتوصل إلى سلام دائم، وحماية حقوق الإنسان، وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير لضمان المساواة أمام القانون، والعدل في تطبيقه، والفصل بين السلطات، واليقين القانوني، والشفافية في العملية التشريعية، والمشاركة في صنع القرار. ولاحترام سيادة القانون أهمية للمنظمات الدولية، ومنها الأمم المتحدة وأجهزتها، تماثل أهميتها للدول. وكفالة التقيّد بسيادة القانون في جميع أنشطتها من شأنه أن يضفي اليقين والمشروعية على أعمالها. وينبغي للدول الأعضاء أن تواصل دراسة جميع جوانب سيادة القانون وتعزيزه، وأن تسعى إلى تعزيز الروابط بينه وبين الركائز الثلاث للأمم المتحدة.

٣٣ - وأضاف قائلا إن التنمية البشرية والاقتصادية، والأمن وإمكانية لجوء النساء إلى القضاء، والوسائل المبتكرة لحل المنازعات، والعدالة الانتقالية عناصر أساسية في سيادة القانون. ومن المهم تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي والعالمي بغرض التغلب على التحديات التي قد تقوّض سيادة القانون، وتهيئة الفرص للتشاور مع المجتمع المدني، وتعزيز الشراكات الإقليمية والدولية الرامية إلى تطوير المبادرات المشتركة لتعزيز سيادة القانون وتشجيعها. ومن الضروري أيضا إرساء دعائم ثقافة النزاهة والعدالة والإنصاف على جميع مستويات المجتمع وضمان تحديد الممارسات المتصلة بالحوكمة تحديدا واضحا.

٣٤ - ومضى يقول إن سيادة القانون ستظل، ما لم تتحقق إمكانية اللجوء إلى القضاء، مجرد قيمة مثالية. وإمكانية اللجوء إلى القضاء عنصر أساسي من عناصر سيادة القانون وأحد الحقوق الأساسية التي تُمكّن الأفراد من التمسك بامتيازاتهم والتماس الجبر في حالة انتهاكها. وتأكيد ذلك الحق من الناحية العملية يعني وضع نظام للمساعدة القانونية يكفل تمتُّع أشد أفراد المجتمع حرمانا من الحقوق بحق اللجوء إلى القانون وإلى القضاء دون استثناءات. وتابع يقول إن حكومته إذ تدرك أن النمو الاقتصادي لا يمكن تحقيقه ولا يمكن القضاء على الفقر دون سيادة القانون وإمكانية اللجوء إلى القضاء، فإنها جعلت هذين المبدأين عنصرين رئيسيين في خطتها في مجالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد كُلفت وزارة العدل بتعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء وتحسين جودة النظام القضائي وفاعليته بسبل منها وضع

استراتيجيات لإيجاد نظام عدالة على مستوى القواعد الشعبية. وقد ساعدت هذه الجهود في تعزيز سيادة القانون من خلال تمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم. كما حسّنت إمكانية الاطلاع على المعلومات القانونية، وشجعت الوسائل البديلة لتسوية المنازعات، وسهلت على المواطنين الحصول على بعض الوثائق الرسمية.

٣٥ - واستطرد قائلا إن مراكز العدالة المجتمعية تقدم خدمات مجانية بأقل قدر ممكن من الإجراءات، وذلك على عكس المحاكم، حيث تعوق الإجراءات المطولة والتأخيرات المتكررة تسوية المنازعات. واستخدام اللغات المحلية وتجنب المفردات القانونية الخفية الدلالة قد أسهما كذلك في تقليل الحواجز التي تعوق اللجوء إلى القضاء، كما أدى إلى ذلك إنشاء نظام للمساعدة القانونية. وساعدت مراكز العدالة المجتمعية في إضفاء الطابع الإنساني على العدالة بجعلها أكثر مرونة وأقل تكلفة وأكثر ملاءمة للواقع الاجتماعي الاقتصادي للسكان. وأنهى بيانه مشيرا إلى أن السنغال تسعى إلى تعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء على المستوى الشعبي منذ عام ١٩٩٩، وهي بذلك في طليعة الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء.

٣٦ - **السيد غارسيا موريتان** (الأرجنتين): قال إن الأنشطة التي تنفذها المنظمة في مجال بناء القدرات تكتسي أهمية حاسمة في تعزيز سيادة القانون في العديد من البلدان، ولا سيما في حالات النزاع وما بعد النزاع، حينما ينبغي أن تُولَى الأولوية لتعزيز النظم القضائية وإنفاذ القوانين. ومن الضروري أيضا منع الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ويؤدي نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وهو أحد أهم إنجازات المجتمع الدولي، دورا محوريا في هذا الصدد. ومع ذلك، تستلزم مكافحة الإفلات من العقاب بفاعلية تعزيز نظم الادعاء والمقاضاة المحلية، لأن المحكمة، استنادا إلى مبدأ التكامل، لا تحل محل المحاكم المحلية، بل تؤدي دورا تكميليا.

٣٧ - وأضاف قائلا إن تعزيز المؤسسات الديمقراطية شرط أيضا لتعزيز سيادة القانون. وفي هذا الصدد، من المهم إبراز الدور الذي أدته آليات التكامل الإقليمي في تعزيز سيادة القانون في أمريكا اللاتينية. ومضى يقول إن الأرجنتين تؤكد من جديد التزامها القوي بالحفاظ على المؤسسات الديمقراطية، وسيادة القانون، والنظام الدستوري، والسلم الاجتماعي، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان. وإنها تشارك بنشاط في تعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء والمساعدة القانونية المجانية، وستستضيف، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، المؤتمر الدولي الثاني المعني بسبل الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية، الذي سينظر في خيارات إنشاء شبكة عالمية من مقدمي المساعدة القانونية بوصفها وسيلة لتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الغاية ٣ من الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

٣٨ - واستطرد قائلا إن إسهام الأمم المتحدة في تطوير القانون الدولي، ولا سيما من خلال وضع قواعد عالمية متعددة الأطراف، يؤدي إلى تعزيز سيادة القانون. والتسوية السلمية للمنازعات إحدى الدعامات الأساسية لسيادة القانون، وتؤدي فيها محكمة العدل الدولية دورا محوريا. وإضافةً إلى المحكمة، تيسّر المحاكم المتخصصة المختلفة، مثل المحكمة الدولية لقانون البحار، تسوية المنازعات. والأرجنتين طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وقد قبلت اختصاص المحكمة الدولية. وينص ميثاق الأمم المتحدة على وسائل أخرى لتسوية المنازعات الدولية، كما ينص عليها إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (A/RES/67/1). فعلى سبيل المثال، قد يُطلب إلى الأمين العام أيضا بذل مساعيه الحميدة من أجل تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ومع ذلك، يستلزم نجاح أي من وسائل التسوية السلمية أن تتصرف الأطراف المعنية بحسن نيّة، وأن تتفاوض عندما تدعوها إلى ذلك أجهزة الأمم المتحدة ومنها الجمعية العامة.

وينبغي للأطراف الثالثة، وفي الوقت نفسه، أن تحجم عن أي سلوك من شأنه أن يعوق التوصل إلى حل سلمي.

٣٩ - **السيدة نغوين** فونغ نغا (فييت نام): قالت إن العالم ما زال يعاني، في العديد من أنحائه، من النزاعات والتوترات والمواجهات. فالأحادية، وسياسة القوة، والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها تعوق الجهود التي تُبذل لتسوية النزاعات سلميا. وفي هذا السياق، ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة تعزيز السعي إلى إيجاد نظام يقوم على سيادة القانون على الصعيد الدولي، بحيث يرتكز على ميثاقها وتدعمه مجموعة المعاهدات الدولية وآليات العدالة الدولية التي وُضِعت تحت رعايتها. وينبغي تسوية جميع المنازعات بالوسائل السلمية، على النحو المحدد في المادة ٣٣ من الميثاق.

٤٠ - وأضافت قائلة إن منطقة آسيا والمحيط الهادئ تواجه خطر النزاعات، بما في ذلك في منطقة بحر الصين الجنوبي، وهو ما يمكن أن يهدد السلام والأمن والازدهار على الصعيدين الإقليمي والعالمي على السواء. وأضافت قائلة إن وفد بلدها يساوره بالغ بالقلق إزاء التطورات الأخيرة في منطقة بحر الصين الجنوبي، وإنه يدعو جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبط النفس، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، واحترام العمليات الدبلوماسية والقانونية احتراما كاملا، وتنفيذ الإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في منطقة بحر الصين الجنوبي، والتعجيل بإنجاز مدونة لقواعد السلوك في بحر الصين الجنوبي.

٤١ - ومضت تقول إن فييت نام تواصل، على الصعيد الوطني، إصلاح نظامها القانوني وتعزيز سيادة القانون. وقد صيغت القوانين المتعلقة بتنظيم المؤسسات السياسية وتشغيلها وأجريت عليها تحسينات بغرض بناء دولة يحكمها القانون. وجرى تعزيز النظام القانوني لضمان حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية، ولدعم الأنشطة المدنية والاقتصادية. وقد انضمت فييت نام مؤخرا إلى الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، وهي تعمل بنشاط للتحضير للتصديق على اتفاق باريس في موعد غايته نهاية عام ٢٠١٦. وما زالت ملتزمة بالعمل عن كثب مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء الزميلة والشركاء الآخرين من أجل تعزيز التقيّد بسيادة القانون على الصعيدين الدولي والوطني.

٤٢ - **السيد موسوي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمر أساسي لتحقيق السلام الدائم والأمن والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان. وإن مفتاح تعزيز سيادة القانون هو احترام مبادئ القانون الدولي الراسخة على النحو المكرّس في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المساواة في السيادة بين الدول، وحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. والدول والمنظمة نفسها ملزمة بتلك المبادئ. وجميع أجهزة الأمم المتحدة، بل مجلس الأمن على وجه الخصوص، ملزمة باحترام المبادئ الواردة في الميثاق والقانون الدولي، وباعتماد ولاياتها وتنفيذها، ولا ينبغي لها في أي وقت من الأوقات أن تتعدى على حقوق الإنسان الأساسية للأفراد. ولا ينبغي لها، بصفة خاصة، أن تفرض تدابير ظالمة أو غير مشروعة. وينبغي تجنب التفسير الخاطئ للمادة ٥١ من الميثاق. وحين الاستناد إلى المادة ٥١، ينبغي للمنظمة والدول الأعضاء أن تظل ملتزمة باحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. فالتطبيق المتلاعب والمتحيز سياسيا لقانون مسوّغات الحرب لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يبرر سوء تطبيق قانون الحرب أو قوانين الإنسانية عموما.

٤٣ - ومضى يقول إن مبدأ حصانة الدول ركن أساسي من أركان النظام القانوني الدولي وقاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي، وقد جرى تدوينه مؤخرا في اتفاقية الأمم المتحدة لحصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية. وقد اعترف بأولويته المجتمع الدولي وجميع النظم القانونية ومحكمة العدل الدولية. وباستثناء وحيد ممكن هو الأنشطة التجارية، لا بد أن تقام الدعاوى على الدولة ذات السيادة، إما وفقا للآليات المنصوص عليها في الاتفاقات الثنائية أو المتعددة

الأطراف أو من خلال المحاكم الدولية. ومن دواعي القلق البالغ أن بعض البلدان تعتقد، فيما يبدو، أن في مقدورها تحدي المبدأ الأساسي المتمثل في حصانة الدولة عن طريق التنازل عنها من جانب واحد استنادا إلى مبدأ قانوني لا أساس له لا يعترف به المجتمع الدولي. وجمهورية إيران الإسلامية ترفض القرارات الأحادية الجانب وغير القانونية الصادرة عن تلك الدول، وهي مصممة على اتخاذ كل التدابير المشروعة للحفاظ على حقوقها.

٤٤ - وتطرق إلى الممارسات الوطنية في تنفيذ المعاهدات المتعددة الأطراف عن طريق المشاركة في مشاورات إعداد المعاهدات ومداولاتها في الوقت المناسب، فقال إن الحكومة الإيرانية تستطيع النظر على نحو وافٍ في جميع الإجراءات التي قد يتعين اتخاذها على الصعيد الوطني من أجل ضمان التوقيع والتصديق على المعاهدات الدولية أو الانضمام إليها. وفي إطار النظام الثنائي المنصوص عليه في الدستور الإيراني، يجب أن يوافق البرلمان على جميع المعاهدات والبروتوكولات والعقود والاتفاقات الدولية قبل نفاذها في البلد. وهناك نص مماثل في القانون المدني، حيث يكون لأحكام المعاهدات المبرمة بين إيران وغيرها من الدول وفقا للدستور قوة القانون الداخلي، ولكن يجب سن تشريعات وطنية كي تصبح نافذة على هذا النحو. ومن أمثلة المعاهدات الدولية التي صدق عليها البرلمان الإيراني اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

٤٥ - وعرض للتدابير العملية الرامية إلى تيسير إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء، فقال إن حكومة بلده تسعى إلى تعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني من خلال التدابير التنفيذية والتشريعية والقضائية. وفي السنوات الأخيرة، نُفِذت مشاريع بهدف تيسير الحصول على المساعدة والخدمات القانونية، وسُنّ قانون لزيادة الخدمات القانونية بوسائل منها تعيين مستشارين قانونيين ومحامين في مختلف المجالات، ومن خلال التوعية العامة بالمسائل القانونية والقضائية. ونفّذ القضاء الإيراني مجموعة من المخططات التي من خلالها صُممت وقُدمت مختلف الخدمات القضائية، ولا سيما من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بهدف تيسير الإجراءات القضائية. وزاد عدد محامي المساعدة القضائية من أجل تحسين المساعدة القانونية المقدمة إلى الفقراء. وشجع القضاء أيضا على استخدام آليات سريعة لتسوية المنازعات، مثل التحكيم والوساطة والتوفيق، بوصفها وسائل لتيسير إمكانية اللجوء إلى القضاء. وأنهى بيانه مشيرا إلى أن سن قانون إنشاء مجالس التوفيق وتسوية المنازعات وتنفيذه أدى إلى توسيع نطاق إمكانية اللجوء إلى القضاء وتوفير وسيلة لتفادي إجراءات المحكمة المهدِرة للوقت.

٤٦ - **السيد يانغ** جايهو (جمهورية كوريا): قال إن المعاهدات المتعددة الأطراف أدوات ذات أهمية لمواجهة التحديات العالمية والإقليمية ولتعزيز سيادة القانون والنهوض بها في طائفة واسعة من المجالات. وما زال المجتمع الدولي يواجه تحديات خطيرة، منها الحروب، والإرهاب العالمي، والتطرف العنيف، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وعدم المساواة، والفقر، وتغير المناخ بدرجة غير مسبوقة من الشدة. ويمكن أن تكون المعاهدات المتعددة الأطراف أدوات مفيدة لمواجهة تلك التحديات من خلال تضافر جهود المجتمع الدولي. وبالنظر إلى عدم كفاية آليات الإنفاذ في المجتمع الدولي، فمن الضروري، مع ذلك، أن يتخذ كل بلد تدابير فعالة لضمان التنفيذ الصادق لهذه المعاهدات.

٤٧ - وأردف قائلا إن جمهورية كوريا مؤيد قوي، منذ وقت طويل، للجهود الرامية إلى كبح تغير المناخ، وقد اضطلعت بدور محوري في تشجيع إجراء تحول نمطي نحو التنمية القادرة على التكيف مع المناخ. ومضى قائلا إن حكومته تتخذ، في ضوء ذلك، خطوات لاستكمال التصديق على اتفاق باريس في أقرب وقت ممكن في عام ٢٠١٦. وإضافةً إلى ذلك، ومع مراعاة جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إنهاء إفلات أولئك الذين ارتكبوا أخطر الجرائم من العقاب، سَنّتْ قانونا للمعاقبة على الجرائم التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، مما يجسّد مبدأ

التكامل المنصوص عليه في نظام روما الأساسي. وتمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من المهم للغاية للدول أن تتبادل ممارساتها ودروسها المستفادة مع الدول الأخرى التي قد تعاني من نقص الموارد أو القدرات. ويمكن أن تساعد هذه التبادلات في النهوض بسيادة القانون. وقد التزمت جمهورية كوريا بتعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي من خلال مختلف البرامج والأنشطة، ومنها تثقيف المسؤولين الحكوميين وغيرهم من المهنيين من البلدان النامية وتدريبهم في مجال تنفيذ الصكوك الدولية المتعلقة بالمحيطات، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

٤٨ - وأردف قائلا إن إمكانية اللجوء إلى القضاء أو سيادة القانون لا يمكن أن يكتب لهما النجاح دون الاطلاع على المعلومات القانونية على نحو يتسم بالكفاية والفاعلية، خصوصا في مجتمع معلومات سريع التغير. وتؤدي حرية الاطلاع على المعلومات القانونية إلى تعزيز الشفافية المؤسسية، وتوفر أساسا لتحقيق تكافؤ الفرص للأفراد كي يستفيدوا من القانون والإجراءات القانونية في حماية أنفسهم في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وتابع قائلا إن حكومته قد أنشأت نظاما لإتاحة المعلومات القانونية وجَعْلها في متناول الجمهور على الإنترنت. وإضافةً إلى ذلك، سمح نظام تقاضٍ إلكتروني من أحدث طراز، يعمل منذ عام ٢٠١٠، للأطراف بتقديم مختلف وثائق التقاضي إلكترونيا، وتُنفذ إجراءات المحاكمة في محكمة مجهزة بالمستلزمات الإلكترونية. وقد أدى النظام إلى زيادة كبيرة في الكفاءة والشفافية وإمكانية التنبؤ والفعالية من حيث التكلفة في نظام العدالة. وثمة آلية للمساعدة القانونية لضمان إتاحة إمكانية اللجوء إلى القضاء لغير الملمِّين بتكنولوجيا المعلومات أو لا يستطيعون تحمل تكلفة الأجهزة الإلكترونية، ولا سيما الفقراء والضعفاء. وتؤدي الهيئة الكورية للمساعدة القانونية، وهي مؤسسة حكومية، دورا مهما من خلال إسداء المشورة القانونية مجانا، والتمثيل القانوني بتكلفة منخفضة.

٤٩ - وختم بيانه قائلا إن وفد بلده يؤكد من جديد التزامه بتعزيز سيادة القانون والنهوض بها، وهو أمر أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل، والتنمية المستدامة، وحماية حقوق الإنسان والتعايش السلمي، والتعاون بين الدول.

٥٠ - **السيد توبونيوا** (تونغا): أثنى على أعمال الأمم المتحدة في ميدان تعزيز القانون الدولي من خلال مختلف الآليات، فقال إن حلقات العمل الإقليمية المتعلقة بقانون المعاهدات الدولية والممارسات المتصلة بها، وقواعد بيانات المعاهدات الشاملة على الموقع الشبكي لمجموعة معاهدات الأمم المتحدة ساعدت تونغا مساعدة كبيرة في بناء القدرات والتعزيز المؤسسي، وساهمت في قدرتها على تنفيذ المعاهدات داخليا. وتعلق تونغا أهمية كبيرة على سيادة القانون، وهو أمر أساسي لضمان الوصول إلى مجتمع ينعم بالسلام والأمن والاستقرار. وأفضل وسيلة لتعزيز سيادة القانون هي تقوية الشعور بأنها ملك للجميع واحترامها على جميع مستويات المجتمع.

٥١ - واسترسل قائلا إن أي إطار تشريعي يوضع على الصعيد الوطني يجب أن يكون متوازنا من حيث وجوب معالجته للقضايا الداخلية، مع دعم أحكام المعاهدات المتعددة الأطراف في الوقت نفسه. ولم يتسنَّ تحقيق هذا التوازن في تونغا إلا عن طريق التعاون بين النظراء الدوليين والوطنيين، وبناء القدرات المصمم خصيصا، والتعزيز المؤسسي الملائم. ومن الأمثلة الناجحة التعاون بين حكومة تونغا ومنظمة العمل الدولية من أجل إدراج دستور منظمة العمل الدولية في قوانين تونغا وتنفيذه. وفي مقابل ذلك، عندما أعلنت الحكومة عن عزمها الانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واجهت مستوى غير مسبوق من المعارضة من المعنيين بالأمر. وعلى الرغم من جهود الدعوة التي تبذلها، وتعاونها مع الخبراء الدوليين، والمشاورات العامة التي تجريها من أجل مساعدة المعنيين بالأمر على فهم الحقوق والالتزامات التي تنص عليها الاتفاقية، فقد علقت الحكومة جهودها في نهاية المطاف. ومع ذلك، ما زالت تواصل العمل، بمساعدة من المكتب الإقليمي

لمنطقة المحيط الهادئ التابع لمفوضية حقوق الإنسان، من أجل حشد الدعم اللازم لإدراج الاتفاقية وتنفيذها في نهاية المطاف. ورغم أن رغبة حكومة تونغا في التشاور والشفافية في أعمالها ربما صَعّبت إدراج المعاهدات الدولية، فالمشاورات المكثفة مع المعنيين بالأمر تتماشى مع مسار إرساء الديمقراطية الذي شرعت في سلوكه، وختم بيانه قائلا إنه على ثقة من البلوغ الكامل لمُثُل سيادة القانون العليا مع مرور الوقت وبذل الجهد.

٥٢ - **السيد سايكال** (أفغانستان): قال إن سيادة القانون توفر الأساس الذي تُبنى عليه مجتمعات مستقرة ومزدهرة. وهي شرط أساسي للوصول إلى نظام دولي مستند إلى القواعد يحيا في ظلها المواطنون حياة سِلمية وآمنة وكريمة، وتتقيد فيه الدول بالتزامها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتفي بتعهداتها بموجب المعاهدات والاتفاقيات الدولية وفيرة العدد المتصلة بالسلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأفغانستان، من جانبها، لا تدخر جهدا في تنفيذ التزاماتها بموجب جميع الصكوك الدولية التي هي طرف فيها.

٥٣ - وأردف قائلا إن تعزيز سيادة القانون مهمة صعبة في أفغانستان. وإن الحكومة الحالية قد ورثت تركة مأساوية تتمثل في أكثر من ٢٠ عاما من النزاع، كما أن عليها أن تواجه التنازع المستمر بين المشروعية وعدم المشروعية والشرعية وعدم الشرعية. ولئن كانت حكومة الوحدة الوطنية والإدارات السابقة تسعى إلى تعزيز الحوكمة والشفافية، فالجماعات المتطرفة المرسلة إلى أفغانستان من خارج حدودها تتحدى دستورها، وتشارك في حملة إرهابية تهدف إلى تقويض الجهود الحكومة الرامية إلى تحقيق الاستقرار. وهي بذلك تنتهك المبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، علاوةً على القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

٥٤ - ومضى يقول إن الحكومة تعمل، منذ توليها زمام المسؤولية، على توطيد سيادة القانون باعتبارها حجر الزاوية في استراتيجيتها الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار والرخاء في أفغانستان. وقد اضطلعت بإصلاحات رئيسية على صعيدي الدولة والمؤسسات المحلية، بغرض تعزيز الشفافية والمساءلة في جميع الشؤون الحكومية. وفي مجال الخدمة المدنية، وضعت إجراءات تكفل تعيين كبار المسؤولين بناء على معيار الجدارة. واستُعيض عن أكثر من ٦٠٠ قاضٍ بآخرين، مع مقاضاة بعضهم لممارستهم أنشطة غير قانونية. وأُسس مجلس وطني معنيّ بسيادة القانون ومكلَّفا بولاية تتمثل في معالجة جميع أشكال الفساد الإداري، ويجري إصلاح المؤسسات الانتخابية من أجل توطيد عملية إرساء الديمقراطية. أما في قطاع المالية العامة، فقد أُنشئت لجنة للمشتريات الوطنية لضمان الشفافية في جميع العقود الحكومية.

٥٥ - واستطرد قائلا إن الحكومة قدمت، في مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان، معلومات مستكملة عن جهودها الإصلاحية، وقطع المجتمع الدولي على نفسه تعهدات جديدة بالمساعدة في تنفيذ الإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان، وهو الاستراتيجية الشاملة الرامية إلى النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية في البلد. وقد اضطلعت الأمم المتحدة بدور مركزي في تنسيق دعم المجتمع الدولي لجهود سيادة القانون في أفغانستان. وسعت تلك الجهود إلى تعزيز الحقوق والحريات الأساسية لجميع المواطنين، بل للنساء والأطفال على وجه الخصوص، وزيادة قدرة مؤسسات الدولة على تقديم الخدمات على نحو فعال، وتعزيز القيم والمبادئ الديمقراطية في المجتمع الأفغاني، وإرساء الأساس لجعل أفغانستان تعتمد على نفسها، وتخضع بالكامل لسيادة القانون، وتستطيع أن تلبي الاحتياجات الأمنية والإنمائية الخاصة بها.

٥٦ - واسترسل قائلا إن العنف المتجسد في شكل الإرهاب والتطرف العنيف ما زال تحديا مهيمنا على جهود تحقيق الاستقرار وسيادة القانون في أفغانستان. وقد أطلقت الحكومة استراتيجية شاملة تضم عنصرين معا أحدهما عسكري والآخر متصل ببناء السلام بغرض تحقيق السلام الدائم. ومع زيادة قدرتها الدفاعية ومواصلة مكافحة الإرهاب، تسعى أيضا إلى تحقيق السلام والمصالحة

مع جماعات المعارضة المسلحة التي على استعداد للتخلي عن مسار العنف، وأن يصبح أفرادها مواطنين ملتزمين بالقانون ومتقيدين بأحكام الدستور. وتسعى أيضا إلى بناء اقتصاد متسع القاعدة من شأنه أن يمكّن المواطنين بفرص العمل. وتحقيقا لهذه الغاية، اتخذتْ خطوات ترمي إلى زيادة حجم التجارة والمرور العابر مع البلدان الأخرى، واستثمرت في تحديث القطاع الزراعي ووضع سياسات جديدة للاستفادة القصوى من موارد البلد الطبيعية الهائلة التي يمكن أن تصبح دعامة رئيسية لاقتصادها في المستقبل.

٥٧ - وذكر أن أفغانستان كانت، قبل خمسة عشر عاما فقط، بلدا منسيّا من المجتمع العالمي تَفكك نسيجه الاجتماعي. وقد استعادت الآن مكانتها في المجتمع الدولي ملتزمةً بتنفيذ مبدأ سيادة القانون وغيره من المبادئ العالمية المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة تنفيذا كاملا. وأنهى بيانه معربا عن ثقته في تمكنها، مع استمرار الدعم المقدم من الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين، من تحقيق الرؤية المتمثلة في بلوغ مستقبل سلمي ومزدهر.

٥٨ - **السيد أحمد** (باكستان): قال إن وفد بلده، وإن كانت لديه بعض التحفظات بشأن بعض المصطلحات المستخدمة في تقرير الأمين العام (A/71/169)، فإنه يعرب عن تقديره لجهود الأمم المتحدة دعما للأنشطة الوطنية المتصلة بتعزيز سيادة القانون. وأهم جانب من جوانب العلاقة المعقدة بين سيادة القانون وصون السلام والهدوء هو التطبيق العادل والمنصف والنزيه للقوانين. أما تطبيق القوانين على نحو تعسفي أو انتقائي، فليس إلا ضربا من ضروب الطغيان. وعلى الصعيد الدولي، يشكل ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومنظومة العدالة الدولية أساس إقامة نظام عالمي عادل ونزيه. ومن شأن التقيد المطلق بالمبادئ الأساسية للميثاق أن يعزز سيادة القانون على الصعيد الدولي. وينبغي أن تتوافق جميع قرارات مجلس الأمن مع مقاصد الميثاق ومبادئه، وينبغي تنفيذها بطريقة موحدة. وينبغي تعزيز المؤسسات القضائية الدولية، وينبغي أن يستفيد مجلس الأمن الاستفادة المثلى من محكمة العدل الدولية. وينبغي حل النزاعات التي طال أمدها وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. أما عدم تنفيذ هذه القرارات أو تنفيذ أحكامها تنفيذا انتقائيا، فيضعف مصداقية سيادة القانون على الصعيد الدولي. ومن المهم للغاية أن تكون الأمم المتحدة مثالا يُحتذى به، إذ إن عدم تمسك أي مؤسسة بالمبادئ القانونية التي تتبناها من شأنه أن يجردها من الأساس الأخلاقي للدعوة إليها.

٥٩ - ومضى يقول إنه يتحتم على الدول، في عالم يعج بعدد متزايد من المعرَّضين للاستغلال والتمييز والعنف، أن تيّسر إمكانية اللجوء إلى القضاء وتعززها، وهو أمر له أهمية حاسمة في إقامة مجتمع قائم على سيادة القانون. وإن أولويات حكومته تشمل، في هذا الصدد، توفير العدالة الناجزة وغير المكلفة للجميع، وتعزيز السعي إلى إيجاد ثقافة المساءلة والقضاء على الفساد. وجرى مؤخرا اعتماد تشريعات مهمة من أجل ضمان إتاحة العدالة الناجزة للنساء في حالتي القتل دفاعا عن الشرف والاغتصاب.

٦٠ - واستطرد قائلا إن من العناصر الأساسية لتعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء وجود قضاء ذي كفاءة ويتمتع بالاختصاص، ووكالات إنفاذ قانون سريعة الاستجابة ويمكن مخاطبتها بسهولة، مع بناء قدرات موظفي القضاء، وإنفاذ القانون بطرق منها اتباع نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية، ووجود نظام دعم قانوني فعال، ولا سيما لأشد الناس فقرا وأكثرهم ضعفا. واسترسل قائلا إن حكومته تعمل، في شراكة مع الأمم المتحدة، على تحسين قدرة الأكاديميات القضائية الوطنية، وبناء شبكة تضم خدمات المساعدين القانونيين، وتعزيز مبادرات الخِفارة المجتمعية، وتعيين ضابطات شرطة مع تدريبهن على الأعمال الشرطية المراعية للاعتبارات الجنسانية، ووضع إطار قانوني لتيسير تقديم المساعدة القانونية. وتعمل كذلك من أجل تعزيز إمكانية لجوء اللاجئين إلى القضاء. وقد زاد عدد القضاة والمحاكم ومراكز المساعدة القانونية، وغدت الإجراءات القانونية

سريعة في العديد من المحاكم المحلية. وأسهم نمو وسائط الإعلام الحرة في باكستان إسهاما كبيرا في زيادة إمكانية اللجوء إلى القضاء، لأن الناس أصبحوا أكثر وعيا بحقوقهم القانونية وبالسبل القانونية للمحافظة على تلك الحقوق.

٦١ - وأعقب ذلك بقوله إن باكستان تعلق أهمية كبيرة على الوفاء بجميع التزاماتها الدولية وما زالت ملتزمة بتنفيذ جميع المعاهدات المتعددة الأطراف التي هي طرف فيها. والأفضل أن يوضع أساس التنفيذ الفعال للمعاهدة المتعددة الأطراف في المعاهدة نفسها. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن تشكل مختلف جوانب التنفيذ الوطني، ومنها سبل تعزيز القدرة على تنفيذ المعاهدات المتعددة الأطراف، جزءا لا يتجزأ من عملية التفاوض بشأن المعاهدات. والعديد من المعاهدات المتعددة الأطراف تحمل التزامات لا يمكن الوفاء بها وفاء كاملا إلا عن طريق اتخاذ إجراءات على مختلف الصُّعد دون الوطنية، مما يعني أن على الجهات المنفذة على الصعيدين الوطني ودون الوطني أن تعمل في انسجام وبالدرجة نفسها من السرعة. وهذا بدوره يتطلب فهم التحديات الإجرائية الكائنة بين الجهات الفاعلة على الصعيد الوطني، وتثقيف الجهات الفاعلة وبناء قدراتها على الصعيد دون الوطني. ويمكن أن يكون التعاون الثنائي بين الدول والشراكات مع الهيئات الدولية ذات الصلة مفيدا في التغلب على التحديات التي تواجه تنفيذ المعاهدات المتعددة الأطراف.

٦٢ - وأنهى بيانه قائلا إن وفد بلده يود أن يؤكد أهمية الإنصاف والعدالة في تطوير سيادة القانون وتنفيذها، خاصة على الصعيد الدولي. إذ يمكن مواجهة مظاهر الظلم على الصعيد الوطني باللجوء إلى المحاكم المدنية أو الجنائية بموجب القوانين الوطنية ذات الصلة. أما على الصعيد الدولي، فالجهات الرئيسية التي تسن القانون الدولي هي أيضا الحكم الرئيسي في هذا القانون، واللجوء إلى القضاء يكون عادةً أمرا بعيد المنال.

٦٣ - **السيد نكولوي** (بوتسوانا): قال إن إنشاء الأمم المتحدة قد وفر، لمعظم الدول، حافزا للعيش في وئام والإسهام في صون السلام والأمن الدوليين. وقد غدت المنظمة حجر الزاوية في تعزيز العلاقات بين الدول، سعيا إلى حماية حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية الاقتصادية، إضافةً إلى توقيع المعاهدات بين الدول. وميثاق الأمم المتحدة هو الاتفاق المتعدد الأطراف الوحيد المقبول عالميا، وأغراضه ومبادئه ذات أهميّة اليوم كما كانت من قبل. وقد انضمت بوتسوانا إلى المنظمة في عام ١٩٦٦ وما زالت فخورة بأن تكون جزءا من أسرة الدول المكرسة لتعزيز التقدم الاجتماعي، وتحسين مستويات المعيشة، وتعزيز العدالة واحترام حقوق الإنسان الأساسية وكرامة جميع البشر وقيمتهم. وقد قطعت بوتسوانا، بوصفها ديمقراطية فتيّة، شوطا طويلا بفضل الدعم المقدم من جميع الذين ساعدوها على أن تنمو وتزدهر بوصفها دولة وما تحلوا به من سخاء معها. وكان عليها، تحقيقا لذلك، أن تغرس وتعمق ثقافة الديمقراطية والإيمان بالمؤسسات القوية والشفافة والخاضعة للمساءلة. وهي فخورة بأن تكون من بين أكثر الديمقراطيات المحافظة على سلميتها والماضية قُدما في أفريقيا.

٦٤ - وأضاف قائلا إن وفد بلده يؤكد اقتناعه بأن سيادة القانون أمر أساسي للتنمية المستدامة، وأكد مجددا احترامه للقانون الدولي والتسوية السلمية للنزاعات، والمساواة في السيادة بين الدول، وحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها. ومضى يقول إن وفد بلده يؤيد أعمال لجنة القانون الدولي فيما تضطلع به من مواصلة تدوين القانون الدولي، ويرحب ببرامج الأمم المتحدة وأنشطتها الرامية إلى تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. ويؤيد أيضا تبادل الممارسات الوطنية في مجال تطبيق المعاهدات المتعددة الأطراف، بوسائل منها الحلقات الدراسية الإقليمية الرامية إلى تعزيز فهم القانون الدولي.

٦٥ - وتابع قائلا إن بوتسوانا، بوصفها طرفا في الكثير من المعاهدات المتعددة الأطراف، لديها حماس ورغبة في المساهمة في تقوية نظام العدالة الدولي باعتبار ذلك حافزا للسلام الدائم والرخاء والتنمية والنمو الاجتماعي. وإنها، وقد

تعلمت من دروس الماضي، دولة محبة للسلام تؤيد مبدأ تقرير المصير لجميع الشعوب التي ما زالت خاضعة للسيطرة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي. ويتضح هذا على نحو لا لبس فيه في دعمها لضحايا الجرائم الوحشية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، والإبادة الجماعية. بوتسوانا أيضا صديق ومؤيد للمحكمة الجنائية الدولية، وهي المحكمة الدائمة الوحيدة التي تمثل الملاذ الأخير لمكافحة الإفلات من العقاب. ودعم البلد للأطر القانونية الدولية القوية، ومنها جميع المحاكم الدولية، وليد اقتناعه بأن أولئك الذين ارتكبوا جرائم دولية تثير بالغ القلق يجب أن يخضعوا للمساءلة، بغض النظر عن سلطتهم أو نفوذهم أو مراكزهم. وكما تتمتع جميع الدول بالمساواة في السيادة، فينبغي أن يُعامل جميع الأشخاص معاملة متساوية أمام القانون.

٦٦ - **السيد المويزري** (الكويت): أعرب عن تأييده لأنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون، بما في ذلك مبادرات وضع الدساتير المبينة في تقرير الأمين العام (A/71/169)، فقال إن الدساتير توفر الأساس المعياري والمؤسسي للدول، وينبغي أن تمكّن من إنشاء نظام قوي يستند إلى سيادة القانون، بما يتسق مع الالتزامات الدولية، ولا سيما تلك المستمدة من صكوك حقوق الإنسان. وأضاف قائلا إن وفد بلده يتفق على أن الأطر القانونية المرتكزة على المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والمدعومة بنظم عدالة تتسم بالاستقلالية والكفاءة والاختصاص عناصر أساسية لإرساء سيادة القانون، ومن ثم، تتمتع بأولوية في إطار المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة. ويتفق أيضا على أن احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان أمران أساسيان في جميع التدابير الرامية إلى منع الإرهاب ومكافحته، ويؤيد أنشطة بناء القدرات التي تنفذها فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. ويرحب أيضا بالدعم المقدّم من وكالات الأمم المتحدة الأخرى من أجل التعزيز المؤسسي المرتكز على سيادة القانون بغرض منع الإرهاب ومكافحته.

٦٧ - وتابع قائلا إن سيادة القانون على الصعيد الدولي تتطلب الفهم المشترك لهذا المفهوم وتطبيقه من خلال احترام المواثيق والاتفاقيات والأعراف الدولية. وينبغي حل المنازعات من خلال التسويات السلمية بين الدول أو من خلال الهيئات القانونية الدولية مثل محكمة العدل الدولية التي تضطلع بدور رئيسي في هيكل سيادة القانون التابع للأمم المتحدة. أما على الصعيد الوطني، فإن المجتمعات التي تختص بالأمن والسلام هي التي تحتكم إلى دستور وقوانين تكفل المساواة والعدالة واحترام حقوق الإنسان لجميع المواطنين. والدستور الكويتي، الذي اعتُمد في عام ١٩٦٢، قد مكّنها من وضع نظام حكم ديمقراطي، مع الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات وحماية الحقوق والحريات المدنية. وقد سَن البلد أيضا قوانين لحماية حقوق الفئات المختلفة وتعزيزها، ومنها الأطفال والمهاجرون.

٦٨ - وأنهى بيانه قائلا إن وفد بلده يتمسك بميثاق الأمم المتحدة ويؤيد الجهود التي تبذلها المنظمة لتعزيز سيادة القانون والإسهام في إيجاد عالم يسوده الأمن والاستقرار.

٦٩ - **السيدة إيباراغويري** (الفلبين): قالت إن الفلبين، استنادا إلى دستورها، تنبذ الحرب بوصفها أداة للسياسة الوطنية، وتعتمد مبادئ القانون الدولي التي تحظى بقبول عام بوصفها جزءا من قانونها الوطني، وتتمسك بسياسة السلام والمساواة والعدالة والحرية والتعاون والصداقة مع جميع الدول. وفيما يتعلق بالممارسات الوطنية المتبعة في تنفيذ المعاهدات المتعددة الأطراف، فإن الدستور ينص على عدم نفاذ أي معاهدة أو اتفاق دولي أو سريانهما دون موافقة ما لا يقل عن ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ. وعلى مكتب الرئيس الحصول على موافقة جميع الوكالات التنفيذية المعنية بموضوع المعاهدة أو الاتفاق، وبعد ذلك فقط، يمكن للرئيس التصديق على المعاهدة أو الاتفاق الدولي وتقديمه إلى مجلس الشيوخ للموافقة عليه. وفي كثير من الحالات، تكون هناك حاجة لتشريعات داخلية تمكينية منفصلة لتنفيذ المعاهدة أو الاتفاق الدولي. وكذلك، قد تشارك وكالات عديدة في التصديق على معاهدة متعددة الأطراف، ولكن تكون

هناك وكالة أو وكالات منفذة محددة. وفي حال إثارة جدل قانوني بشأن طابع الاتفاق أو مضمونه، يكون للمحكمة العليا الاختصاص الأصلي.

٧٠ - ومضت تقول إن الفلبين طرف في عدد رئيسي من المعاهدات المتعددة الأطراف في المجالات الرئيسية للقانون الدولي، بما في ذلك قانون المعاهدات، وقانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، وقانون المنظمات الدولية، والقانون التجاري الدولي، وقانون حقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، والقانون البيئي، وقانون البحار، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، والقانون الجنائي الدولي. وهي، وفي المجال الأخير، طرف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وهي، بإبرامها المعاهدات المتعددة الأطراف، تجدد الثقة في سيادة القانون اللازمة لتنظيم السلوك بين الدول، ومنع نشوب الحروب، وتوطيد السلام والأمن، وضمان الكرامة الإنسانية، وتعزيز العدالة، والإسهام في إيجاد حياة أفضل للجميع.

٧١ - وأعقبت ذلك بقولها إنه من بين المعاهدات الكثيرة المتعددة الأطراف التي غدت الفلبين طرفا فيها، تبرز اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار-دستور المحيطات. إذ تمثل توازنا دقيقا وحذرا بين حقوق جميع الدول الأطراف والتزاماتها، وباتت عنصرا رئيسيا في ضمان السلام العالمي والإقليمي والاستخدام العادل والمستدام لمحيطات العالم ولمواردها. والفلبين ملتزمة التزاما تاما بحل المنازعات سلميا واستنادا إلى القواعد بموجب الاتفاقية.

٧٢ - وأردفت قائلة إن قرار التحكيم الصادر في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٦ عن هيئة التحكيم المنشأة بموجب المرفق السابع من الاتفاقية في شأن التحكيم المتعلق ببحر الصين الجنوبي (جمهورية الفلبين ضد جمهورية الصين الشعبية) قد أوضح الاستحقاقات البحرية للطرفين، ويشكل الآن جزءا مهما من مجموعة فقه القانون الدولي. وتطرقت إلى المسألة الأساسية المتمثلة فيما يسمى الخط ذا النقاط التسع وإلى مسألة الصخور أو الجزر ومشكلة حقوق صيد الأسماك وحماية البيئة البحرية، فقالت إن التعاريف قد تغيرت، وإن الهيئة قد اعتمدت المصطلحات، على النحو الوارد في القرار. والفلبين، بوصفها بلدا يحترم القانون، تحترم قرار التحكيم احتراما كاملا بوصفه قرارا صحيحا ونهائيا وملزما، وهي على استعداد للعمل والتفاوض مع الأطراف ذات الصلة بغرض المضي قُدما في حل النزاع. واستطردت تقول إن حكومتها تقدر الدعم المقدم من الدول الأعضاء الأخرى للتسوية السلمية للنزاع وللقرار، وهو مثال رائد على النتائج القانونية الناشئة عن عملية المعاهدات المتعددة الأطراف.

٧٣ - واسترسلت قائلة إن سيادة القانون، التي تتحقق بسبل منها عملية المعاهدات المتعددة الأطراف، تزيد القدرة على التنبؤ والاستقرار في التنمية والتقدم على الصعيدين الوطني والدولي. وترسّخ العلاقات بين الدول على أساس الاحترام والمساواة في السيادة، وتساعده في إيجاد بيئة يسودها السلام والأمن الحقيقيان تحقيقا للازدهار.

٧٤ - **السيد لي** يونغشينغ (الصين): قال إن الصين، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، ما فتئت تتقيد تقيدا تاما بالقانون الدولي وتؤدي دور الحارس المخلص لسيادة القانون والمساهم النشط فيها على الصعيد الدولي. وهناك العديد من المفاهيم التي طرحها رئيس الصين في السنوات الأخيرة - ومنها إقامة نوع جديد من العلاقات الدولية تتميز بالتعاون المربِح لجميع الأطراف، وتعزيز السعي نحو إيجاد مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية، واعتماد النهج الصحيح في التمسك بالعدالة والسعي نحو تحقيق المصالح - مستندةً إلى روح ميثاق الأمم المتحدة، وينبغي أن تصبح القيم والأهداف الجديدة لسيادة القانون على الصعيد الدولي. وتوقيع إعلان مشترك بين الصين والاتحاد الروسي في حزيران/يونيه ٢٠١٦ بشأن تعزيز القانون الدولي هو بمثابة تجربة مهمة وممارسة نفذتها الصين وبلد آخر في الحفاظ على سيادة القانون على الصعيد الدولي.

٧٥ - ومضى يقول إن الصين طرف في نحو ٥٠٠ معاهدة متعددة الأطراف، وما برحت تلتزم بالمبدأ الأساسي ”العقد

شريعة المتعاقدين“ تنفيذا كاملا وصادقا امتثالا لالتزاماتها التعاهدية. وإنها، قبل أن تصبح طرفا في أي معاهدة، تصيغ القوانين واللوائح ذات الصلة أو تعدلها من أجل تلبية متطلبات المعاهدة وتهيئة الظروف اللازمة لتنفيذها. ويمكن تطبيق بعض المعاهدات المتعددة الأطراف مباشرةً بعد دخولها حيز النفاذ فيما يتصل بالصين، وهذا هو الحال أساسا فيما يتصل بالمعاهدات في المجالين المدني والتجاري. وتحقيقا للاستفادة من عملية المعاهدات المتعددة الأطراف من أجل تشجيع سيادة القانون وتعزيزها على الصعيد الدولي، من المهم إيلاء العناية لا للتفاوض بشأن المعاهدات فحسب، بل لتنفيذها أيضا. وينبغي للبلدان أن تنفذ المعاهدات بحسن نية، وأن تبذل من العناية ما يكفل تفادي سوء التفسير والمخالفة بما ينتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي وبما يبتعد عن القصد التشريعي الأصلي للمعاهدات.

٧٦ - واستطرد يقول إن ضمان المساواة في الحصول على الحماية القانونية بغض النظر عن الظروف الاقتصادية للمواطنين ومراكزهم الاجتماعية عنصر رئيسي من عناصر مبدأ تساوي الجميع أمام القانون. وذكر أن حكومته اعتمدت عدة تدابير لضمان إمكانية لجوء المواطنين إلى القضاء، ولا سيما الفئات الضعيفة. وقد تَحسّن نظام القوانين واللوائح والسياسات من أجل حماية حق الأطراف في التقاضي، وتتحسن باستمرار آلية الحماية القضائية لحقوق الإنسان من أجل إرساء إجراءات قضائية عادلة، وكفالة ممارسة الأطراف حقهم في التقاضي دون عوائق. وتعززت المساعدة القانونية من خلال هيكل مساعدة قانونية تتولى الحكومة تنظيمه، إضافةً إلى الخدمات التي يقدمها المحامون واختصاصيو المساعدة القانونية الشعبيون، ويكملها المتطوعون في الميدان الاجتماعي. وإضافةً إلى ذلك، تحسنت حماية الفئات الخاصة من أجل صون الحقوق والمصالح المشروعة للفئات الضعيفة. وتحمي القوانين المتعلقة بحقوق المسنِّين والنساء والقُصَّر والأشخاص ذوي الإعاقة حقوق التقاضي المكفولة للفئات الضعيفة.

٧٧ - وعرض للموضوع على الصعيد المحلي، فقال إن الحكومة الصينية تنفيذ سياسة حكم البلد وفقا للقانون بطريقة حازمة وشاملة. وتواصل جهدها المتسق الرامي إلى صون سيادة القانون وتعزيزها على الصعيد الدولي. وتقف على أهبة الاستعداد للانضمام إلى البلدان الأخرى في ظل جهد متضافر لإعمال سيادة القانون وصونها وتعزيزها، وستواصل العمل مع الدول المعنية عنايةً مباشرةً بحل المنازعات في بحر الصين الجنوبي، من خلال المفاوضات والمشاورات على أساس احترام الحقائق التاريخية ووفقا للقانون الدولي. وفيما يتعلق بما يسمى بالتحكيم الذي شرع فيه بلد من جانب واحد والقرار الصادر عن هيئة التحكيم، فقد أصدرت الحكومة الصينية بيانات وكتابا أبيض تحدد موقفها بوضوح، ألا وهو: التحكيم والقرار باطلان وليس لهما قوة ملزمة. والصين لا تقبلهما ولا تعترف بهما. وفي الوقت الحاضر، وبفضل الجهود المتضافرة التي تبذلها الصين وبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فالحالة في بحر الصين الجنوبي تحرز تقدما في اتجاه إيجابي. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، اعتُمد بيان مشترك، يؤكد مجددا التزام جميع الأطراف بالتنفيذ الكامل والفعال للإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في منطقة بحر الصين الجنوبي. وأنهى بيانه قائلا إن هذه الإنجازات تعكس تصميم الصين وبلدان الرابطة على إدارة المنازعات والسيطرة عليها في إطار القواعد الإقليمية، وتوطيد عملية التعاون البحري، وتعزيز الثقة المتبادلة، والاشتراك في صون السلام والاستقرار في بحر الصين الجنوبي.

٧٨ - **السيدة ناكارمي** (نيبال): قالت إن وفد بلدها يعلق أهمية كبيرة على سيادة القانون على الصُّعد الوطني والإقليمي والدولي، وتؤمن إيمانا راسخا بأنه مبدأ أساسي من مبادئ الحوكمة الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار والعدالة والديمقراطية والحرية والمساواة والإنصاف والتنمية المستدامة بمزيد من الشفافية والمساءلة في جميع أنحاء العالم. وأضافت قائلة إن نيبال تؤكد من جديد التزامها الثابت بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المادة ٢

التي تؤكد مبادئ المساواة بين الدول في السيادة وتكافؤ الفرصة من أجل المشاركة في عملية سن القانون الدولي.

٧٩ - ومضت تقول إن نيبال اعتمدت دستورا ديمقراطيا وشاملا للجميع ومرتكزا على الحقوق في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ويضمن حقوق الإنسان، وسيادة القانون، واستقلال القضاء واختصاصه، ويعزز التضامن الاجتماعي والثقافي، والتسامح، والوئام من خلال آليات متناسبة وشاملة للجميع وقائمة على المشاركة. ويكفل كذلك عدم التمييز على أساس الأصل العرقي أو اللغة أو الدين أو السن أو النوع الجنساني. وقد وضعت أطر قانونية ومؤسسية من أجل تعزيز سيادة القانون وحماية حقوق النساء، والأطفال، وجماعات الشعوب الأصلية، والأقليات، ونساء الداليت، وطائفة الماديسي، وغيرها من الجماعات المهمشة والمحرومة. وقدمت الحكومة أيضا خدمات مساعدة قانونية مجانية إلى هذه الجماعات بهدف تيسير إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء. ومن ضمن الخطوات الملموسة التي اتخذت لكفالة صون السلام والأمن الدوليين إنشاء أطر قانونية ومؤسسية لمكافحة الإرهاب والأشكال المتطرفة من العنف، وغسل الأموال، والجريمة المنظمة والعابرة للحدود، والاتجار بالبشر وبالمخدرات والمؤثرات العقلية.

٨٠ - وتابعت قائلة إن وفد بلدها يعترف بالعلاقة القوية بين سيادة القانون والتنمية ولم يزل ملتزما بتحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة بوصفه وسيلةً لتعزيز ثقة الجمهور في المؤسسات الحكومية وتعزيز السعي نحو إيجاد مجتمع سلمي وآمن ومستقر ومزدهر. واستطردت قائلة إن نيبال، وإن كانت من أن أقل البلدان نموا، وخارجة أيضا من نزاع مسلح وتواجه آثار زلزال مدمر، فإنها قد استجمعت عزمها المشترك نحو القضاء على الفقر والجوع، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، ومكافحة أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. ومع ذلك، فإنها، مثلها مثل البلدان النامية الأخرى، تواجه تحديات تتصل بالموارد والقدرات. والشراكة والتعاون الدوليان في التصدي لتلك التحديات من شأنهما أن يعززا سيادة القانون وإمكانية لجوء الجميع إلى القضاء. وفي الوقت نفسه، لن تعني الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون على الصعيد الوطني شيئا ما لم يكملها نظام اقتصادي ومالي دولي عادل.

٨١ - **السيدة إيباراغويري** (الفلبين): تكلمت في إطار ممارسة حق الرد، فقالت إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تضم الفلبين والصين بوصفهما طرفين فيها، تنص على أن قرار هيئة التحكيم في شأن تحكيم بحر الصين الجنوبي نهائي ويجب على الطرفين الامتثال له. وإن الفلبين أعلنت على أعلى مستوى استعدادها للعمل مع الصين على المضي قُدما في حل النزاع. وفي الوقت نفسه، أعلنت أن القرار ينبغي أن يكون نقطة البداية للتفاوض على الحل. والقرار بالتأكيد ليس قرارا باطلا، ولا يمكن تجاهله. وقد أثبتت هيئة التحكيم، في قرارها المتعلق بالاختصاص والمقبولية الصادر في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، اختصاصها الذي ينطبق على الصين، حتى لو كانت الأخيرة قد اختارت عدم المشاركة في الإجراءات. وقد قضت الهيئة بأن قرار الفلبين بدء التحكيم من جانب واحد لم يشكل إساءة استعمال لإجراءات تسوية المنازعات بموجب الاتفاقية.

٨٢ - ومضت تقول إن الهيئة قضت، في حكمها الصادر في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٦ بشأن موضوع القضية، بأن ما تدعيه الصين من حقوق تاريخية أو غيرها من الحقوق السيادية أو من الاختصاص فيما يتعلق بالمناطق البحرية في منطقة بحر الصين الجنوبي التي يحدها ما يسمى الخط ذا النقاط التسع يتعارض مع الاتفاقية، ومن ثم، ليس له أثر قانوني. وتحدد الاتفاقية نطاق الاستحقاقات البحرية في منطقة بحر الصين الجنوبي، وقد حلت محل أي حقوق تاريخية أو غيرها من الحقوق السيادية. كما قررت المحكمة أنه ليس من بين التضاريس البحرية التي تدعيها الصين في بحر الصين الجنوبي جزيرة بالمعنى المقصود في المادة ١٢١ من الاتفاقية، ومن ثم، لا يمكن أن يعطي أي منها استحقاقا في منطقة اقتصادية خالصة أو جرف قاري. وانتهت الهيئة كذلك

إلى أن شُعَب مستشيف المرجانية ومخاضة توماس الثانية تقعان داخل حدود ٢٠٠ ميل بحري من ساحل الفلبين على جزيرة بالاوان، وتقعان في منطقة لا تتداخل مع الاستحقاقات المترتبة على أي من التضاريس البحرية التي تطالب بها الصين. وتشكل شُعَب مستشيف المرجانية ومخاضة توماس الثانية جزءا من المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري التابعين للفلبين.

٨٣ - وقضت الهيئة بأن الصين قد انتهكت التزاماتها بموجب مختلف مواد الاتفاقية من خلال بناء منشآت وجزر اصطناعية في شُعَب مستشيف المرجانية، وتشغيل سفن المراقبة البحرية التابعة لها في منطقة ريّد بنك، وإصدارها وقفا اختياريا للصيد في منطقة بحر الصين الجنوبي دون استثناء المناطق الواقعة ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة للفلبين ودون قصر وقف الصيد الاختياري على السفن التي ترفع العلم الصيني. وعلاوةً على ذلك، تسامحت الصين مع أعمال الصيد التي تقوم بها السفن التي ترفع العلم الصيني في شُعَب مستشيف المرجانية ومخاضة توماس الثانية، و لم تمارس العناية الواجبة لمنع ذلك، ومن ثم، لم تُبدِ المراعاة الواجبة للحقوق السيادية للفلبين فيما يتعلق بمصائد الأسماك في منطقتها الاقتصادية الخالصة. وبسبب سلوك سفن إنفاذ القانون الصينية على مقربة من مخاضة سكاربورو، خاطرت الصين بالتسبب في وقوع اصطدام وتعريض السفن الفلبينية والأفراد الفلبينيين للخطر، منتهكةً بذلك الاتفاقية والأنظمة الدولية لمنع المصادمات في البحر على السواء.

٨٤ - وإضافةً إلى ذلك، قضت الهيئة بأن الصين قد انتهكت التزامها بصون البيئة البحرية وحمايتها عن طريق التسامح مع سفن الصيد الصينية التي تمارس أعمال صيد ضار للأنواع المهددة بالانقراض في مختلف المناطق، وعن طريق مواصلة أنشطة بناء الجزر التي تمارسها، وعدم منع ذلك، وهو ما تسبب في إصابة البيئة البحرية بأضرار مدمرة وطويلة الأمد. وأنهت بيانها قائلة إن الهيئة قضت بأن الصين تسببت، في أثناء إجراءات التحكيم، في تفاقم المنازعات بين الطرفين وأطالت أمدها من خلال ما قامت به من الصيد بشباك الجر وأنشطة بناء الجزر وأعمال التشييد في المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري التابعين للفلبين.

٨٥ - **السيد لي** يونغشينغ (الصين): تكلم في إطار ممارسة حق الرد، فقال إن بيان ممثل الفلبين خاطئ من حيث الوقائع ومن الناحية القانونية على السواء. وأضاف قائلا إن موقف حكومته فيما يتعلق بالتحكيم وقرار هيئة التحكيم واضح وإنه لن يكرره. وإن التاريخ سيصدر حكما عادلا في المسألة. والصين مستعدة للعمل مع بلدان الرابطة، بما فيها الفلبين، وفقا للإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في منطقة بحر الصين الجنوبي بهدف معالجة النزاعات على نحو سليم، وتعزيز الثقة المتبادلة، والاشتراك في صون السلام والاستقرار في بحر الصين الجنوبي.

٨٦ - **السيدة إيباراغويري** (الفلبين): تكلمت في إطار ممارسة حق الرد، فقالت إن التحكيم معترف به على نطاق واسع بوصفه وسيلة من الوسائل السلمية لتسوية المنازعات. وإن هيئة التحكيم انتهت، في قراراها المتعلق بالاختصاص والمقبولية، إلى أن الإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في منطقة بحر الصين الجنوبي لا يحصر الفلبين في المفاوضات الثنائية فقط. ويصح هذا الأمر على وجه الخصوص إذا ثبت أن هذه المفاوضات غير منصفة ومتحيزة. ومن حق الفلبين اختيار آليات أخرى لتسوية المنازعات، ومنها التحكيم. وقد منحت الهيئة الصين الفرصة كاملة لعرض حجتها، وغيابها عن إجراءات سير الدعوى لم يحرم الهيئة من ممارسة اختصاصها. وقرارات التحكيم ملزمة، ولا سيما عندما تتعلق بتفسير الاتفاقات والاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية قانون البحار. ومن ثم، فالصين ملزمة بما انتهى إليه التحكيم.

٨٧ - ومضت قائلة إن التحكيم يدعم أعمال الرابطة والصين بشأن وضع مدونة لقواعد السلوك في بحر الصين الجنوبي. وقد شدد قادة الرابطة، في أحدث مؤتمر قمة لهم، على أهمية التنفيذ الكامل والفعال للإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في مجمله، وحثوا جميع الأطراف على العمل بسرعة من أجل اعتماد مدونة قواعد سلوك فعالة. وشددوا أيضا على

أهمية الاضطلاع بتدابير بناء الثقة والتدابير الوقائية من أجل تعزيز الثقة بين الأطراف. ويمكن إبرام مدونة قواعد السلوك إذا توافرت لدى جميع الأطراف الإرادة السياسية والعزم على تحقيق ذلك. وقد سار التحكيم والمشاورات المتعلقة بمدونة قواعد السلوك في مسارين متوازيين، والفلبين ملتزمة بكليهما. ويوفر قرار التحكيم أساسا سليما للمضي قُدما في سبيل إيجاد نظام مستند إلى قواعد في منطقة بحر الصين الجنوبي. وعدم قبول الصين للقرار ستكون له عواقب وخيمة على اتفاقية قانون البحار والقانون الدولي بصفة عامة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٥.